

# مجلس الأمن



Distr.: General  
11 April 2001  
Arabic  
Original: English

## تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا

### أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ١٢٩٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٠، الذي طلب فيه المجلس إلى أن يقدم إليه كل ثلاثة أشهر تقريراً عن التطورات في أنغولا، يتضمن توصيات بشأن التدابير الإضافية التي قد ينظر المجلس في اتخاذها بهدف تعزيز عملية السلام في ذلك البلد. ويتضمن هذا التقرير تغطية مستكملة للحالة منذ تقريري الصادر في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/977).

### ثانياً - التطورات السياسية

٢ - استمر الصراع المسلح في أنغولا قائماً على أشدّه مما أدى إلى انعدام الأمن في جزء كبير منها. وتدفع أنشطة المغاوير بالسكان إلى الفرار إلى البلدان المجاورة وترتبط عليها أوضاع إنسانية خطيرة. وتقول التقارير إن حكومة أنغولا تعزز تفوّقها العسكري على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) الذي يتزعّمه جوناس سافيمي. وفي حين تكرر الحكومة تأكيد تصميمها على مواصلة الخيار العسكري، فإنها أكّدت مع ذلك من جديد في عديد من المرات أن بروتو كول لوساكا لا يزال سارياً.

٣ - وفي ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠، أعلن الرئيس خوسيي إدواردو دوس سانتوس عفواً عاماً في خطابه الموجه إلى الشعب بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للاستقلال الأنغولي. وأعلن أيضاً أن الحرب لم تعد تشكل عائقاً للتنمية في أنغولا وأن حكومة بلده ستتضمن من الآن فصاعداً استعمال عائدات النفط بصورة رشيدة أكثر من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان. ثم أعلن الرئيس إنشاء صندوق للسلام والمصالحة الوطنية لتيسير إعادة الاندماج الاجتماعي لجميع العناصر التي تخلّى عن الحرب. وقال أيضاً عشيّة

السنة الجديدة إنه ستعقد انتخابات عامة في البلد خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ شريطة أن يتتوفر الأمن، ويوضع دستور جديد وقانون انتخابي جديد ويعاد توطين السكان المشردين من أجل إجراء تعداد لأغراض الانتخابات.

٤ - وكان رد فعل يونيتا سلبياً إزاء إعلان العفو العام وتوعدت بأن تحول دون وقوع الانتخابات. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أعلن أمينها العام أنه بالإضافة إلى أن العفو العام في حد ذاته سوف لا يسوّي الصراع في أنغولا، فإن الحكومة لا تملك الشرعية لمنح هذا العفو. ووافقت أيضاً بعض الأحزاب السياسية المعارضة الممثلة في الجمعية العامة الأنغولية، فضلاً عن أفراد برلمانيين تابعين ليونيتا على أنه من الضروري بالإضافة إلى العفو العام معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

٥ - وعلى الرغم من الشكوك التي تخامر بعض أحزاب المعارضة، ظلت الحكومة تعلن أنه منذ اعتماد قانون العفو العام انتفع جنود قدماء كثيرون تابعون ليونيتا وجند تابعون لجبهة تحرير حيب كابinda هذا القانون، كما استفادوا من صندوق السلام والمصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، ذكر مؤخراً الرئيس دوس سانتوس أن ٨٠٠٠ مقاتل فقط، من قوة قوامها ٤٠٠٠ مقاتل، لا يزالون موالين ليونيتا.

٦ - وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١، أعلنت الحكومة خطة من أربع نقاط لإنجاز عملية السلام. وفي مؤتمر صحفي عقده وزير الداخلية الأنغولي الذي ينسق اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالسلام والمصالحة الوطنية، أكد ضرورة وقف السيد سافيمبي زعيم يونيتا للأعمال العدائية من جانب واحد دون شروط. ودعا أيضاً حركة الثوار إلى تسليم أسلحتها إلى الأمم المتحدة وإنجاز المهام العالقة في إطار بروتوكول لوساكا والمشاركة في الانتخابات العامة. ودعا كذلك الوزير يونيتا إلى تسوية مشاكلها الداخلية وقال إنه إذا سُلم السيد سافيمبي نفسه إلى السلطات ما دام قانون العفو العام سارياً فإنه سيمنح العفو عن جرائمه ولا يُتخذ ضده أي إجراء قانوني.

٧ - وأقامت منظمة غير حكومية يطلق عليها (أوبن سوسايتي) منتدى في لواندا عن آثار الحرب في أنغولا دام يومين، ١٤ و ١٥ آذار/مارس. ودعا المشاركون الذين يتبنون أساساً إلى المجتمع المدني وأخرون يتبنون إلى جميع مجالات الحياة، من بينهم أعضاء من الحزب الحاكم وجموعات المعارضة وكذلك الكنيسة، دعوا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وتسوية الصراع بالوسائل السلمية. ووقعوا بعد ذلك عريضة وجهوها إلى الرئيس دوس سانتوس، والسيد سافيمبي ولبي شخصياً. وقدم بعض الأحزاب السياسية المعارضة رسالة

احتياج إلى سفير الاتحاد الروسي لدى أنغولا في ٢٠ آذار/مارس أعربوا فيها عن معارضتهم بيع الأسلحة إلى أنغولا.

٨ - وواصل مسؤولون في جبهة تحرير جيب كابندا الدعوة إلى إجراء مفاوضات مع حكومتي أنغولا والبرتغال وذلك من أجل حق سكان جيب كابندا في تقرير المصير وإطلاق سراح المواطنين البرتغاليين السبعة الذين أخذوا كرهائن في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ و ٩ آذار/مارس ٢٠٠١. وذكرت التقارير أن السلطات الأنغولية تجري اتصالات مع مختلف الحركات الانفصالية في جيب كابندا بهدف الشروع في إحياء مناقشات بشأن كيفية تسوية مشاكل سكان الجيب.

٩ - وتحسن العلاقات بين أنغولا وزامبيا في الأسابيع الأخيرة. وفي الماضي، تدهورت هذه العلاقات بسبب العدوان العسكري الذي قامت به القوات المسلحة الأنغولية في المنطقة الشرقية على امتداد الحدود بين البلدين، مما أدى إلى تدفق اللاجئين إلى داخل زامبيا ومن بينهم بعض العناصر التابعة ليونيتا. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١، حضر الرئيس فريدرريك تشيلوبا وسامنجوما قمة صغيرة مع الرئيس دوس سانتوس في لواندا وناقشا المسائل الأمنية على الحدود. واتفق الرعماء الثلاثة على إنشاء آلية أمنية ثلاثة لمنع الحركة غير القانونية للسكان والبضائع والاتجار غير المشروع بالمال والعااج فضلاً عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وحضرت يونيتا زامبيا من مغبة الأعمال الانتقامية غير المتوقعة إذا سمحت للقوات المسلحة الأنغولية بالعمل من داخل زامبيا لشن هجمات على قواعد يونيتا في أنغولا.

١٠ - واتخذت الحكومة إجراءات لتحسين علاقتها مع كوت ديفوار وبوركينا فاسو. وقام وزير خارجية كوت ديفوار بزيارة دامت يومين إلى أنغولا في ٨ و ٩ شباط/فبراير اجتمع خلالها مع الرئيس دوس سانتوس وكذلك مع العديد من كبار المسؤولين الحكوميين. وأعرب الوزير عن تصميم حكومته على تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ضد يونيتا. وقام رئيس الجمعية العامة الأنغولية بزيارة رسمية دامت أربعة أيام إلى بوركينا فاسو من ٥ إلى ٩ آذار/مارس بدعوة من نظيره في بوركينا فاسو. وألقى خطاباً أمام البرلمان وناقش مع رئيس البلد ضرورة تطبيق الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ضد يونيتا والدعم المزعوم الذي تقدمه بوركينا فاسو إلى السيد سافيمي و كذلك ضرورة تحسين العلاقات بين البلدين.

١١ - وبعد فترة طويلة من الصمت، سمح السيد سافيمي لصوت أمريكا بإجراء مقابلة معه في ٢٢ آذار/مارس تكلم خلالها عن عملية السلام، وبروتوكول لوساكا، وقانون العفو العام الذي أصدرته الحكومة، وصندوق السلام والمصالحة الوطنية وتجريد يونيتا من السلاح. وفيما يتعلق بعملية السلام، قال السيد سافيمي إن الحركة التي يقودها مستعدة لإجراء حوار يشمل

عناصر من المجتمع المدني. وأكد أنه سوف لا تكون هناك انتخابات ولا سلام في أنغولا بدون هذا الحوار. وكرر تأكيد صحة بروتوكول لوساكا ولاحظ أن الطرفين لا يزال يتعين عليهما تنفيذ بعض أحكامه الرئيسية. وأعرب عن شكوك إزاء مصداقية الحكومية في منحها العفو العام، كما أعرب عن موافقته للجهات القائلة إن القانون في حد ذاته سوف لا يعالج الأسباب الجذرية للصراع في أنغولا. وتساءل عن المدف من إنشاء صندوق السلام والمصالحة الوطنية وقال إن هذه الأموال ينبغي استخدامها لتخفيف معاناة السكان بدلاً من استخدامها في هدف حث المؤيدين ليونيتا على مغادرتها. وقال في خاتمة المقابلة إن يونيتا لا تعترض على تبريرها من السلاح ولكنها تود مناقشة الطريقة التي سيتم بها ذلك مسبقا.

١٢ - وزار أعضاء آلية رصد الجزاءات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٢٩٥ (٢٠٠٠) أنغولا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ثم في شباط/فبراير ٢٠٠١. وأجرروا مقابلة مع العديد من كبار المسؤولين في الحكومة والمسؤولين في الشركات المملوكة للدولة، من فيهم بعض اللواءات الذين كانوا يعملون سابقاً في جيش يونيتا فضلاً عن بعض الدبلوماسيين. وكما أكدت ذلك حكومة أنغولا (S/2001/123)، يبدو أن الاجراءات قد عززت الجهود الرامية إلى إضعاف قدرات يونيتا العسكرية. يبيّد أن هناك مؤشرات تبعث عن القلق مفادها أن بعض الطائرات غير المحددة الهوية قد خرقت المجال الجوي الأنغولي في مقاطعة كواندو كوبانغو لتوصيل إمدادات لليونيتا، وأن ممثلي يونيتا لا يزالون يجمعون الأموال من خلال البيع غير المشروع للناس.

١٣ - وفي أواخر شهر آذار/مارس قام رئيس لجنة الجزاءات المفروضة ضد يونيتا، السفير ريتشارد ريان (أيرلندا) بزيارة تمهيدية إلى أنغولا وتقابل خلالها مع الرئيس دوس سانتوس وكبار المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المقامات الرفيعة. وذكر أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتنفيذ القرارات التي اتخذتها مجلس الأمن ضد يونيتا. ولاحظ أيضاً أن نظام الجزاءات يطبق منذ أن قيد وصول يونيتا إلى مناطق إنتاج الماس، وأضاف قائلاً إن العلاقات بين الأمم المتحدة والحكومة قد تحسنت.

١٤ - وتقابل ممثلي في أنغولا ورئيس مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، السيد موساغي جيشاندي مع الرئيس دوس سانتوس، كما اجتمع العديد من المرات مع وزير الشؤون الخارجية الذي أعاد تأكيد استمرار صحة بروتوكول لوساكا ودعا مكتب الأمم المتحدة في أنغولا إلى السعي إلى إنجاز تفيذه. وواصل أيضاً ممثلي إجراء اتصالات مع أعضاء أحزاب المعارضة وسائر فئات المجتمع المدني.

١٥ - وظلت الحالة الأمنية في كامل أرجاء البلد متواترة خلال الفترة قيد الاستعراض. وذكرت التقارير أن القوات الحكومية تتبع القوات المتبقية التابعة ليونيتا وأئمًا آخذة في السيطرة على المناطق البلدية الخاضعة لسيطرة حركة الثوار. وذكرت التقارير أن الجنود التابعين ليونيتا يغرون بأعداد كبيرة مغتنمين فرصة قانون العفو العام.

١٦ - ومع ذلك فإن يونيتا لا تزال لديها القدرة في إطار ما تقوم به من أنشطة المغواير على شن هجمات على موقع لا تسسيطر عليها الحكومة مثل مدينة أوبيجي ومركز القيادة التابع للقوات المسلحة الأنغولية في كاتومبيلا. وتقول أيضًا التقارير إن يونيتا لا تزال تسسيطر على بعض الواقع بالقرب من الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لأنغوولا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يقال إن لها ملاذا آمنا في منطقة حوضي ماليني وكوانغو.

### **ثالثا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان**

١٧ - لا تزال حالة حقوق الإنسان مهددة بسبب الآثار المباشرة المترتبة على الصراع المتواصل ومواطن الضعف الهيكلي في الحكومة ومؤسسات الدولة المسخرة لحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. وغالباً ما يقع المدنيون، ولا سيما القرويون وأصحاب المزارع ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والتكررة، وتواصل يونيتا هجماتها المنظمة على الأهداف المدنية. ويبدو أن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي تقوم بها قوات الأمن الحكومية يرتكبها في كثير من الأحيان أفراد أو مجموعات من الجنود أو الشرطة خارج الضوابط وقواعد السلوك والانضباط الرسمية.

١٨ - ولا تزال السلطات الحكومية تواجه مشاكل هيكيلية مثل قصور الموارد البشرية والمادية التي تؤثر على إعمال القوانين وعلى حماية حقوق الإنسان. ويتسم نظام العدالة بصفة عامة بالضعف وعدم الفعالية في كثير من أجزاء البلد، لا سيما المناطق الريفية حيث تتشعب كثير من الصراعات ذات الصلة بالانتهاكات. وكثيراً ما يؤدي افتقار نظام السجون للموارد إلى زيادة ظروف الاحتجاز سوءاً. ولا يزال الاحتجاز رهن المحاكمة لمدة تتجاوز المدد المحددة بموجب القانون يمثل مشكلة. وفي هذا الصدد، أدى تطبيق قانون العفو العام الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ إلى انخفاض عدد نزلاء السجون، ومنهم المحتجزون تحفظياً لمدة تتجاوز مدد الاحتجاز القانونية. وتبذل جهود لتحسين حالة حقوق الإنسان والتغلب على أوجه القصور الهيكيلية هذه. ومن الأمثلة المشجعة افتتاح المحكمة البلدية في فيانا، مقاطعة لواندا، وأعمال الإصلاح في المحاكم البلدية

الأخرى التي بدأت أو يعتزم الشروع فيها بدعم من الأمم المتحدة وتشييد سجون جديدة في الوقت الراهن.

١٩ - وما فتئ جو عدم الاستقرار الناجم عن الحرب المستمرة في الوقت الراهن يؤثر على حرية التعبير والرأي بما في ذلك الحق في التجمع السلمي. بيد أن أحزاب المعارضة دأبت على ممارسة حقوقها رغم المحاولات الرامية إلى تقييد أنشطتها، لا سيما في المقاطعات، كما أن وسائل الإعلام أتساحت مزيداً من الفرص للجمهور ليعبر عن رأيه وزادت من تدفق المعلومات. وتقوم الإذاعة والصحف الأنغولية بتغطية عدد متزايد من مسائل حقوق الإنسان وتبث مناقشات تتعلق بحسن الإدارة والمبادئ الديمقراطية.

٢٠ - وما برحت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تمثل مشكلة خطيرة في أنغولا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، حدثت عدة مظاهرات تطالب باحترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ويتوزع الشروء على نحو عادل. ورغم المبادرات التي حدثت في الآونة الأخيرة، لا تزال هناك فجوة بين الإيرادات الكبيرة التي تتحققها أنغولا والأموال المخصصة لتحسين ظروف عيش السكان. ويتعين على الحكومة أن تبذل مزيداً من الجهد، بدعم من المجتمع الدولي، لكافلة مزيد من الحقوق الأساسية ووضع استراتيجية أقوى لمكافحة الفقر في أنغولا.

٢١ - وتساهم شعبة حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة في أنغولا بنشاط، من خلال شراكاها البناءة مع السلطات الحكومية والمجتمع المدني على المستويين المحلي والوطني، في إنشاء آليات وعمليات مستدامة تسهم في تكين المؤسسات من حماية حقوق الإنسان ونُعرّف الأنغوليين بها وتمكنهم من ممارستها. وتشمل هذه الشراكات أنشطة ومشروعات شتى موّلناها على نحو شبه كامل من التبرعات. وتشمل هذه الأنشطة دعم البنى الأساسية والتدريب شبه المنتظم للشركاء من الحكومة والمجتمع المدني، مثل بناء القدرات مع وزارة العلاقات الخارجية لإعداد تقارير لهيئات حقوق الإنسان المنشأة. بموجب معايير معايير حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الدولية وتعزيز قدراتها على مواجهة الانتهاكات وتوطيد حكم القانون فيسائر أنحاء البلد. ومن المشروعات الأخرى ذات الصلة بالتعريف بحقوق الإنسان وكفالة حمايتها شبكة نشيطة من المحامين في مجال حقوق الإنسان وتقديم المساعدة القانونية العاجلة يجري إنشاؤها في بعض المقاطعات، وتقديم الدعم لتسوية المنازعات المتعلقة بالمصلحة العامة وتزويد مراكز الشرطة بمترددين قانونيين وبث برامج إذاعية أسبوعية عن حقوق الإنسان ونشر مقالات أسبوعية عن حقوق الإنسان في الصحف.

وتعتمد ترتيبات التمويل الحالية لتنفيذ تلك المشاريع اعتماداً كاملاً على توافر موارد من خارج الميزانية. والأمل معقود إذن على أن يتم تمويل نسبة متزايدة من أنشطة بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة في أنغولا من الميزانية العادلة حتى يمكن تخطيّتها وتنفيذها على نحو سليم.

٢٢ - ويؤدي تنفيذ مشروعات شعبة حقوق الإنسان إلى تضمين مسائل حقوق الإنسان تدريجياً في عمل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في أنغولا. وهناك تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة من خلال إعداد مشروعات مثل إصلاح المحاكم البلدية أو استراتيجيات الحماية المشتركة لجميع المواطنين ومن بينهم المجموعات الضعيفة. ولا تزال حالة ما يقرب من ثلاثة ملايين مشرد مصدر قلق خطير فيما يتعلق بحقوق الإنسان ويتبعن على الجميع معالجتها. واحتياجات المشردين داخلياً في مجال حقوق الإنسان واسعة النطاق. ويشكل انعدام الوثائق القانونية بسبب النزوح مشكلة بالغة الخطورة. فكل شيء، من الخدمات الصحية إلى تسجيل الأطفال والتحاقهم بالمدارس بل وتقديم المساعدة القانونية، يعتمد على وجود هذه الوثائق. وفي هذا الصدد، تتمثل استراتيجية الأمم المتحدة لحماية المشردين داخلياً إحدى الخطوات الهامة التي اتخذتها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتعزيز حماية كل ما يمتلك به المشردون داخلياً من حقوق إنسانية. يوجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الوطني على النحو الذي وردت به في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن المشردين داخلياً. وتشترك شعبة حقوق الإنسان في الوقت الراهن فيما يبذل من جهود في إطار الاستراتيجية لبناء القدرات والتمكين للمجتمعات المحلية. وقد طلبت منها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة، وبصفة خاصة الشبكة المشتركة بين الوكالات بشأن التشريد الداخلي والتي زارت أنغولا في آذار/مارس ٢٠٠١، أن تضطلع أيضاً بدور أكثر فعالية يُعني بصفة خاصة بالدعوة في سائر أنحاء البلد.

٢٣ - وقد طلبت الحكومة بوضوح من مكتب الأمم المتحدة في أنغولا أن يواصل جهوده وأن يوسع نطاق أنشطته ليشمل جميع المقاطعات. وتكتف هذه الأنشطة بإدراج حقوق الإنسان وحسن الإدارة وتحسين بسط العدالة في جميع المستويات ضمن أولويات السلام واستراتيجياته والمصالحة الوطنية والتغيير الاجتماعي في أنغولا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، شرعت شعبة حقوق الإنسان، بناءً على طلب من الحكومة وموافقتها، في فتح مكاتب يوظف فيها مواطنون أنغوليون كموظفين لحقوق الإنسان في عواصم مختلف المقاطعات. وسيساعد التوسيع صوب المقاطعات في تقييّدة الظروف للانتقال من الحرب إلى السلم، من خلال الدعوة لاحترام الحقوق وحمايتها وتعزيزها وحماية جميع المواطنين وبسط العدالة في سائر أنحاء البلد. ونظراً للانتخابات العامة المقبلة، فإن التوسيع سيساهم أيضاً في

هيئة مناخ للدعوة إلى إجراء انتخابات حرة تتسم بالمشاركة، بما في ذلك في المناطق التي تم الاستيلاء عليها في الآونة الأخيرة من يونيتا.

#### **رابعا - الحالة الإنسانية**

٢٤ - وينهاية شباط/فبراير ٢٠٠١، بلغ عدد الأشخاص الذين تفيد التقارير أنهم شردوا منذ استئناف أعمال القتال في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ٢,٨٦ مليون شخص. وتفيد التقارير أن من بين هذا العدد ٢,٢٢ مليون من المشردين داخلياً يعيشون في مناطق تصل إليها الوكالات الإنسانية وقد أكدت المنظمات الإنسانية وجود ١,١٣ مليون منهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم في تسجيل المشردين داخلياً لأغراض المساعدة الإنسانية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أُنشئ فريق عامل معنى بالتحديد والتسجيل يتألف من ممثلين لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية يقوده برنامج الأغذية العالمي. واتفق الفريق العامل على إجراءات جديدة للتسجيل وأعد وثائق أفضل. وسيتم نظام التسجيل الجديد في المقاطعات التي حدثت فيها تدفقات جماعية من السكان المشردين أثناء الموسم الزراعي أو بعده أو في المقاطعات التي لم يتم فيها تسجيل المشردين داخلياً في الوقت المناسب لتلقي المدخلات الزراعية. ومن الخطوات الإيجابية أن القيام بالتسجيل والتحقق في إطار النظام الجديد سيتم حال وصول السكان المشردين وستستخدم بطاقة تسجيل موحدة جديدة في جميع أنحاء البلد.

٢٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أفادت التقارير بازدياد حالات الإصابة بالملاريا وأمراض التنفس والإسهال، ولا سيما في شهر شباط/فبراير عندما بدأ هطول الأمطار الموسمية في كافة أنحاء البلد. وظلت حالة التغذية مستقرة في كثير من مناطق البلد، رغم بدء هطول الأمطار الموسمية وهو وقت من المأثور أن ترتفع فيه معدلات سوء التغذية. وانخفضت معدلات الخضور إلى مراكز التغذية العلاجية والتكميلية في مقاطعتي مالانجي ويوجي حيث كانت الإصابات شديدة.

٢٦ - وأصبح توفير الحماية أولوية عاجلة بسبب تكثيف أنشطة حرب العصابات والأنشطة المضادة للتسلّم. ويمثل تدريب الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة لها على مستوى المقاطعات على الإمام. معايير إعادة توطين السكان المشردين وعلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشرد عنصراً رئيسياً في استراتيجية الأمم المتحدة للحماية. ومنذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بدأ عقد حلقات عمل في خمس مقاطعات وستُنظم هذه الحلقات في المقاطعات المتبقية البالغ عددها ثلاثة عشر مقاطعة بنهاية شهر

حزيران/يونيه. وتحدّد حلقات العمل إلى وضع خطة حماية واقعية على مستوى المقاطعات تحديداً إطارات للأعمال التي تضطلع بها في المستقبل جهات فاعلة حكومية وغير حكومية.

٢٧ - وأصدرت حكومة أنغولا، في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، رسمياً المرسوم المتعلق بمعايير إعادة توطين السكان المشردين داخلياً. وفي أواخر شهر شباط/فبراير، أنشئ فريق عامل فني تحت قيادة وزارة المساعدة وإعادة التوطين الاجتماعي لوضع إجراءات عملية موحدة لتنفيذ المعايير. ويهدف الفريق العامل الفني، الذي يتألف من ١١ وزارة ومصلحة حكومية وبعض وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، إلى وضع مجموعة من الإجراءات الملزمة قانوناً تكفل تطبيق المعايير بطريقة موحدة في جميع أنحاء البلد وتحدد معالم لرصد عملية إعادة التوطين.

٢٨ - واستمرت الجهد الكبيرة المبذولة لإعادة توطين السكان المشردين في مناطق آمنة. وبنهاية شهر شباط/فبراير، أكدت المنظمات الإنسانية إعادة توطين ٣٦٠٠٠ مشرد داخلياً في مناطق مؤقتة تقع في ثلاث مقاطعات. وخلال الفترة نفسها، استمرت حركة العودة المؤقتة في المناطق التي تصل إليها المنظمات الإنسانية ومن بينها مقاطعتا هيوولا وموكسيكو. بيد أن العودة الواسعة النطاق ظلت محدودة بسبب استمرار انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد.

٢٩ - وفي إطار الجهد الجاري لإيقاف جميع مراكز الاستقبال التي تدار على نحو قاصر، عمل الشركاء في المجال الإنساني في تعاون وثيق مع الحكومة لإعادة توطين السكان القادمين من مراكز استقبال عدة تقع في مقاطعات بينغويلا وهوامبو وهيوولا وموكسيكو. ورغم أن ٢٥ مركز استقبال قد أغلقت منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، فلا يزال أكثر من ٢٠٠٠ شخص يعيشون في ١٤ مركزاً في بينغويلا وهوامبو وهيولا ولواندا ومالانجي وموكسيكو.

٣٠ - وخفف بدء هطول الأمطار الموسمية في شباط/فبراير من ظروف الجفاف التي سادت خلال شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وبالمقارنة مع مواسم زراعية سابقة، تحقق في هذا العام تقدّم ملحوظ في توزيع الأراضي على السكان المشردين، مما أتاح للأسر فرضاً أكبر لممارسة أنشطة الزراعة وقد تمكن هذه الأسر من تحسين ما لديها من وسائل للتصدي.

٣١ - وخلال شهري كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، أعد برنامج الأغذية العالمي العدة لتوزيع ٤٦٣٤٣ طناً من الأغذية على ٩٩٣٣١ مستفيداً في ١٧ مقاطعة. وإضافة إلى ذلك، وزعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ٢٥٠٠ طن على ٣٠٠٠ من المشردين والأشخاص المهددين في مقاطعة هوامبو، ولكن اللجنة ستختفي، في نيسان/أبريل، عدد

المستفيدين منها إلى نحو ٢٨٠٠٠ من المشردين داخلياً في مناطق إعادة التوطين الواقعة في مقاطعة هومبو. وبناء على توصيات تقييم الضعف الذي أُجرى في كانون الثاني/يناير، يعتزم برنامج الأغذية العالمي تقديم مساعدة غذائية لـ ٨٠٠٠٠ من الأشخاص المهددين بعد الحصاد. وبسبب قصور التمويل، يواجه تدفق أغذية برنامج الأغذية العالمي، ومن بينها الذرة والبقول، قصوراً خلال شهر نيسان/أبريل.

٣٢ - وفي إطار جهد كبير لتوسيع نطاق العملية الإنسانية، أُجريت ثمان عمليات تقييم في خمس مقاطعات في شهر شباط/فبراير ومطلع آذار/مارس. وحددت الأمم المتحدة أكثر من ٧٠ موقعًا لإجراء عمليات تقييم الاحتياجات الأمنية والفنية في المستقبل. ولا يزال أغلب الواقع المقترحة يتسم بنطاق محدود من الأمان مما يعوق حرية الحركة والتجارة والزراعة وإعادة التوطين ويشكل مصدر قلق بالغ بشأن استدامة العمليات الإنسانية في المستقبل.

٣٣ - وسعياً إلى ضمان دمج أنشطة المساعدة الإنسانية في جميع القطاعات، قامت الوحدة التقنية لتنسيق المساعدات الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بإدخال نموذج جديد للمعلومات المتعلقة بالمؤشرات الإنسانية الرئيسية، علماً بأن هذا النموذج الجديد، الذي يشمل مجموعة كبيرة من القطاعات الإنسانية (الصحة، والتغذية، والتشرد، وإعادة التوطين، ووجود المنظمات غير الحكومية، إلخ). سوف يستخدم في جمع المعلومات على أساس شهري من جميع المقاطعات. وسوف تعرض هذه المعلومات على مقرري السياسات الرئيسيين، من فيهم نواب الوزراء، ورؤساء الوكالات، والسفراء، الذين يحضرون الاجتماع الشهري للفريق المعنى بتنسيق الشؤون الإنسانية. كما سيستخدم النموذج، تحت رئاسة كل من وزير المساعدات وإعادة التوطين الاجتماعي ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، لرصد النقاط المرجعية المحددة في النساء الموحد المشتركة بين الوكالات، وتضييق العملية الإنسانية عموماً على كل من المستوى الوطني ومستوى المقاطعات.

٣٤ - وجدير بالذكر أن الشبكة العليا المشتركة بين الوكالات والمعني بالتشرد الداخلي، والتي يرأسها منسق الأمم المتحدة الخاص المعنى بالتشرد الداخلي، ومعه ممثلون لكل من منظمة الأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب مثل الأمين العام، المعنى بالمشردين داخلياً، ومجتمع المنظمات غير الحكومية، قد أوفدوا بعثة إلى أنغولا من ١٦ إلى ١٧ آذار/مارس. وكانت الأهداف الرئيسية لهذه البعثة هي تقييم طبيعة وحجم احتياجات المشردين من المساعدة والحماية، واستعراض القدرة العملية للجهات القائمة بالأعمال الإنسانية. كما نظرت البعثة في التقدم المحرز في تنفيذ توصيات السيد فرنسيس دينغ، مثل الأمين العام المعنى

بالمشروعات الداخلية، بعد زيارته لأنغولا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. علمًا بأن البعثة، التي التقت بممثلي الحكومة وبعد كثيير من مختلف الشركاء في الأعمال الإنسانية وزارت الأماكن المخصصة للمشروعات الداخلية في المقاطعات، قد أعربت عن قلقها إزاء ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان ومخالفات القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الترحيل القسري، واستهداف المدنيين في الصراع، والتجنيد بالإكراه، ون kep الإمدادات الإنسانية، والعنف الجنسي.

### **حماية الأطفال**

٣٥ - ما زال وضع الأطفال في أنغولا يبعث على كثير من القلق. فعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية وكالات الأمم المتحدة الداعية إلى حماية الطفل قد كثفت من جهودها الرامية إلى حماية الطفل، فيما زال الأطفال يعانون من وطأة عواقب الصراع الدائر. فقد توفي في أنغولا خلال عام ٢٠٠٠ ما مجموعه ١٦٧٠٠ طفل دون الخامسة من العمر، ويصنف تقرير اليونيسيف لعام ٢٠٠١ عن الوضع العالمي للرضع معدل وفيات الرضع في أنغولا بأنه ثاني أسوأ المعدلات في العالم.

٣٦ - وهناك ادعاءات عديدة بشأن انتهاك حقوق الطفل، بما في ذلك انتهاك القانون الإنساني الدولي. وي تعرض أطفال كثيرون للخطف والتجنيد القسري، ويستخدمون كجنود في الصراع الدائر. وهم يتعرضون للقتل أثناء هجمات متعمدة أو عشوائية تشن ضد قراهم. وما يبعث على الكثير من القلق الأطفال الذين فُرِّق بينهم وبين عائلاتهم، ولا سيما في أعقاب الهجمات وأو التشريد. كما أن الأطفال الذين يفتقدون الوثائق القانونية، ولا سيما منهم من أكرهوا على التشرد، يعانون من افتقار الخدمات الصحية، والتعليم، بل ومن المساعدة القانونية عندما يحاولون السعي إلى إصلاح ما تعرضت له حقوقهم من انتهاكات. كما أن أولاد الشوارع العديدين يواجهون يومياً شتى المصاعب والمخاطر. ويجري استغلال الأطفال كعمال، كما أنهم يتعرضون للعنف الجنسي. ثم أن افتقارهم للوثائق القانونية يؤدي إلى مضائق ضباط الشرطة لهم باستمرار. وهم أهداف سهلة وصامدة لسوء المعاملة. ثم إن ارتفاع تكاليف التعليم، إضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية المعقّدة، يحد من فرصهم في التعليم. وعلى الصعيد الوطني، فإنه لا يذهب إلى المدرسة سوى أقل من نصف جميع الأطفال الذين يذهبون حالياً إلى المدارس، ويوجد في لواندا وحدها أكثر من ٦٠٠٠ طفل خارج النظام المدرسي.

## خامسا - الوضع الاجتماعي والاقتصادي

٣٧ - أبدى معظم المانحين، خلال الفترة المستعرضة، استعدادهم إلى تعزيز تعاونهم مع أنغولا ودعم الجهود الوطنية لإصلاح الاقتصاد والحد من الفقر. كما أن جهات الإقراض، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، قد كثفت من زياراتها وبعثاتها من أجل إعداد الإطار اللازم لعمليات الإقراض الجديدة. ومن القطاعات التي ينظر في إعطائها الأولوية في مجال الاستثمارات، الأشغال العامة، وشبكات المياه، والصحة، والتعليم، والطاقة، ومصايد الأسماك، والزراعة، فضلاً عن الإدارة الاقتصادية.

٣٨ - غير أن بحاج هذه المبادرات الرامية إلى إعادة التشغيل، تعتمد على بحاج تنفيذ البرنامج الذي يرصده موظفو صندوق النقد الدولي وتحويله إلى مرفق لزيادة الحد من الفقر، والذي يمثل أداة الصندوق الجديدة لتمويل البلدان النامية، علما بأن البرنامج الذي يرصده الموظفون قد تم تمهيده ستة أشهر إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١، بسبب بطء معدل التنفيذ، سواء فيما يتعلق بعنصر الاقتصاد الكلي أو التدابير الميكيلية.

٣٩ - وتبدى الحكومة المزيد من التصميم على إنهاء الاحتلalات المالية النقدية وتحقيق الاستقرار لل الاقتصاد، مع تخصيص المزيد من الموارد العامة للقطاعات الاجتماعية، كما يتضح من ميزانية عام ٢٠٠١ التي تم اعتمادها مؤخراً. ولهذه الغاية، تم تحقيق تقدم كبير في مجال تثبيت سعر الصرف خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١، علما بأن العملة الوطنية قد انخفضت حتى الآن قيمتها مقابل دولار الولايات المتحدة بنحو ٥ في المائة فقط خلال تلك الفترة، بالمقارنة بالانخفاض قيمتها بنحو ٥٠ في المائة خلال السنوات الأربع الماضية.

٤٠ - وقد أتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آذار/مارس ٢٠٠١ استعراضًا أجراه لأنشطته البرنامجية التي قام بها في أنغولا من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠، بعد إيفاد بعثة مستقلة للمراجعة في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، والتي استغرق عملها ثلاثة أسابيع. وقد أظهر ذلك الاستعراض حدوث تقدم في عدد من المجالات، منها الإصلاح الإداري، وتحديث الدولة على المستوى المركزي، وبناء القدرات داخل المؤسسات الوطنية لتنسيق الأعمال الإنسانية، وتمكين المجتمع من المشاركة في تعزيز التنمية المحلية القائمة على المشاركة في مقاطعات مختارة، مع الاهتمام خصوصاً بالشباب والنساء. وأوضح الاستعراض المصاعب الهائلة التي يواجهها البرنامج منذ استئناف الحرب في نهاية عام ١٩٩٨، والتأثير السلبي للأوضاع الأمنية والإنسانية على أنشطة التنمية الطويلة الأجل.

٤١ - ومتابعة لهذا الاستعراض، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مناقشات مع الحكومة حول صياغة إطار جديد للتعاون القطري للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وستظل المجالات

الرئيسية للتدخل تمثل في: (أ) توفير المساعدة اللازمة للأنشطة الإنمائية بعد انتهاء الصراع، (ب) والحد من الفقر من خلال تعزيز نظم الرصد ذات العلاقة، ومن خلال تأهيل المجتمع وتمكينه، (ج) وتعزيز حسن الإدارة من خلال تحسين الإدارة الاقتصادية، وتحديث الدولة، والإصلاحات المؤسسية. كذلك، يُنظر في تقديم دعم كبير لمساعدة في مساندة جهود مكافحة مرض الإيدز والعدوى بغيره، وذلك على سبيل المتابعة للتوصيات التي يجريها البرنامج الإنمائي في هذا المجال، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وتعزيز حماية البيئة من خلال عملية المراجعة العشرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة.

٤٢ - كما واصل البرنامج الإنمائي، خلال الفترة المستعرضة، جهوده التعاونية مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي من أجل دعم عملية إعداد ورقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، التي يعتبر إنجازها أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج الذي يرصده موظفو صندوق النقد الدولي. وقد أصدرت الحكومة في آذار/مارس ٢٠٠٠ المشروع الأول للورقة المؤقتة للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وأحالتها إلى مختلف الأطراف المشاركة في التنمية لإبداء ملاحظاتها عليها. ويعمل البرنامج الإنمائي على تيسير التنسيق داخل مجتمع المانحين ومنظومة الأمم المتحدة لدعم عملية إعداد الورقة المذكورة، كما قررت الحكومة إشراك منظومة الأمم المتحدة في فريقها الوزاري العامل المعنى بإعداد تلك الورقة. وسوف يُشرع في إجراء عملية تشاورية بعيدة المدى في نيسان/أبريل ٢٠٠١ لمناقشة استراتيجيات الحد من الفقر، وذلك بدعم من البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، ومشاركة من مجتمع المانحين.

٤٣ - وقد قبلت الحكومة في شباط/فبراير ٢٠٠١ اقتراحاً مشتركاً للبرنامج الإنمائي والبنك الدولي بتنظيم ندوة في أيار/مايو ٢٠٠١ حول دور استراتيجيات تمكين المجتمع من المشاركة في الحد من الفقر. ويقود البرنامج الإنمائي عمليات الإعداد لهذه الندوة، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن تؤدي النتائج المتوقعة إلى تعزيز عملية تحديد استراتيجيات ملائمة للحد من الفقر في إطار ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

٤٤ - وتوافصلت كذلك أنشطة البرنامج الإنمائي في مجال عمليات إزالة الألغام ولكن على نطاق محدود جداً بسبب المصاعب المالية. وتقوم الحكومة حالياً بمراجعة استراتيجيتها لإزالة الألغام، بدعم مالي من المانحين وبدعم تقني من البرنامج الإنمائي. ولهذه الغاية، يجري حالياً استعراض المؤسسات القائمة لضمان توفير الدعم الحكومي الذي تشتد الحاجة إليه من أجل إزالة الألغام وتعزيزوعي الناس بخطورتها، فضلاً عن تعزيز عملية أوتاوا.

٤٥ - كما واصلت وكالات الأمم المتحدة الإنمائية جهودها الرامية إلى تحسين نوعية البرامج، وتحسين التنسيق والدمج في إطار برنامج الأمين العام الإصلاحي. وقد توافقت

الآراء على القيام، على المدى المتوسط، بتحويل المقر الحالي للبرنامج الإنمائي إلى مقر للأمم المتحدة، والمضي فورا في صياغة ورقة استراتيجية للأمم المتحدة على هدى التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية، دون القيام بعملية رسمية. علما بأن هذا النهج المحدود يأخذ في الحسبان انغماض جميع الأطراف المشاركة في التنمية انغماضا كليا في عملية إعداد ورقة الاستراتيجية المعنية، وال الحاجة إلى تركيز منظومة الأمم المتحدة بطريقة أكثر إيجابية على وظائفها الجوهرية في مجال الدعوة والأعمال الإنسانية. كما أن وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، وبرنامج الغذاء العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان) قد توصلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى توافق في الآراء على تنسيق دوراتها البرنامجية في أنغولا، اعتبارا من عام ٤٢٠٠٤.

## **سادسا - الملاحظات**

٤٦ - منذ تقريري الأخير، اتخذت حكومة أنغولا بعض التدابير الإيجابية التي من شأنها تعزيز الجهد الرامي إلى إقرار السلم والمصالحة في البلد. ومن هذه التدابير إعادة التأكيد على أن بروتوكول لوساكا هو الأداة الوحيدة الصالحة لإقامة السلم في أنغولا؛ والإعلان عن إجراء انتخابات وطنية في أواخر عام ٢٠٠٢؛ وإصدار قانون العفو العام، وإنشاء صندوق السلم والمصالحة الوطنية لدعم المستفيدين من العفو العام. كما أرحب باستعداد الحكومة للاعتراف بالحاجة إلى ضمان احترام حقوق الإنسان، واستعدادها للقيام، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، بتنمية القدرات المؤسسية في هذا المجال الهام.

٤٧ - غير أنه على الرغم من الضغوط المتزايدة من جانب المجتمع المدني من أجل تسوية الصراع سلميا، فلا يزال القتال دائرا في كثير من أنحاء أنغولا. لذلك فلا يزال الوضع الإنساني خطيرا. ولا بد للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) أن يتخلّى عن الخيار العسكري ويسعى إلى حل الصراع في إطار بروتوكول لوساكا. وأكرر مناشدتي لجميع المعنيين تيسير تسليم مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ. وكما فعلت في الماضي، فإنني أهيب بمجتمع المانحين أن يستجيب بأكثر ما يمكنه من سخاء لنداء هذا العام المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل أنغولا. كما أشجع المجتمع الدولي على دعم الجهد الرامي إلى توفير الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة وإيجاد سلطة قضائية فعالة، للمناطق التي كان يختلها في السابق الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

٤٨ - ويجدر بالتنويه أنه في ميدان حقوق الإنسان، أصبحت الإشارات إلى معايير حقوق الإنسان المأهولة بها عامة، وحسن الإدارة، والمبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، من ركائز

الخطاب السياسي للسلطات والمؤسسات العليا، وفي المجتمع المدني عموماً. وقد أصبحت السلطات الحكومية، وبعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمجتمع الدولي تشارك بدرجة أكبر في الأنشطة الرامية إلى تحسين الوضع المتعلق بحقوق الإنسان في أنغولا كوسيلة لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في البلد.

٤٩ - وهنالك علامات مشجعة على قيام عملية ديمقراطية ولديه تشمل قطاعات عريقة من أهل أنغولا، بما في ذلك المجتمع المدني، فيما يتعلق بالحاجة إلى صياغة دستور جديد، والنقاش الدائر حول صياغة قانون جديد للصحافة، وفيما يتعلق بالحاجة إلى ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أواخر عام ٢٠٠٢. وقد طلبت إلى مستشاري للمهام الخاصة في أفريقيا، السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام، أن يواصل مشاوراته مع حكومة أنغولا والدول الأعضاء حول أفضل طريقة يمكن للأمم المتحدة أن تساعد بها على تعجيل العملية السلمية في البلد. وسوف يقوم السيد غمباري بزيارة أنغولا في أوائل أيار/مايو لمناقشة هذه الأمور مع الحكومة وغيرها من الأطراف المعنية.

٥٠ - وعلى الرغم من قلة موارد مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، فإنه سوف يواصل سعيه إلى الإسهام في هذه الجهود. وسيواصل المكتب قيامه بدور أساسي في تقديم التقارير حول التطورات السياسية وغيرها من التطورات ذات العلاقة في البلد، وفي تقديم المساعدة إلى حكومة وشعب أنغولا في مجال حقوق الإنسان، وبناء القدرات. لذلك، فإنني أوصي بأن يمد مجلس الأمن ولاية المكتب لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.